



محافظة بورسعيد

المشروع القومي للتنمية المجتمعية

والبشرية والمحلية

خطة عمل المشروع في نطاق محافظة بورسعيد

تقديم :

نظراً لأن محافظة بورسعيد من المحافظات ذات المدينتين (بورسعيد – بورفؤاد) حيث مدينة بورسعيد يوجد بها ستة أحياء وترتبط المنظومة في مجملها بوسائل اتصالات تتصل ببعضها بصورة جماعية مما سهل من إمكانية عمل المشروع القومي ليصبح في موقع واحد يتم التركيز فيه لخدمة المحافظة بالكامل.

موقع المشروع :

مبنى مستقل يعمل كوحدة إدارية داخل ديوان عام المحافظة بالدور الأرضي . تم تجهيزه ليستوعب ويستقبل جميع الفئات المستهدفة من المشروع.

الفئات المستهدفة :

1. الشباب من الجنسين الراغبين في عمل مشروع صغير أو متناهي الصغر أو متوسط.
2. أصحاب المهن الحرفية (أصحاب الورش). الراغبين في الحصول على آلات ومعدات حديثة لورشهم الحرفية.
3. المرأة المعيلة أو الأرملة التي ترغب في عمل مشروع متناهي الصغر.
4. أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة الذين أتموا الإنشاءات ويرغبون في الحصول على تمويل لشراء خطوط الانتاج.
5. المشروعات الزراعية التي يرغب أصحابها في تطويرها أو إقامتها بتمويل بنك التنمية والائتمان الزراعي.

البنوك الممولة :

بنك الأهلي المصري.

بنك مصر

ويقومان بتمويل جميع المشروعات.

بنك التنمية والائتمان الزراعي.

ويقوم بتمويل المشروعات الزراعية والحيوانية والداجنة.

دراسات الجدوى الاقتصادية :

يوجد لدى المشروع عدد ٢٥٧ دراسة إقتصادية لمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر ومتوسطة مدرج بكل منها التكاليف الاستثمارية لكل مشروع وبها يتم تحديد الإعتمادات المطلوبة من البنوك المقرضة (واردة من وزارة التنمية المحلية) .

منهج عمل المشروع بمحافظة بورسعيد

تعتمد منهجية العمل بالمشروع على محورين أساسيين هما :

المحور الأول :

تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي يختارها المتقدمون ضمن ٢٥٧ دراسة جدوى موجودة لدى المشروع أو تلك التي يحددها الراغبين في إقامة مشروعات جديدة غير المدرجة بالدراسات. وفي كل هذه الأحوال يكون المتقدم للمشروع محدداً موقعه الذي يمتلكه لإقامة مشروعته بالإضافة إلى المرأة المعيلة أو الأرامل الذين يرغبون في عمل مشروعات متناهية الصغر في منازلهم.

المحور الثاني (مستقبلي) :

➤ وهو المحور التالي مستقبلياً بعد قيام المحافظة بتحديد الأعداد المطلوبة للمستفيدين بالمجمع الصناعي الأول والثاني وهم ٥٨ مصنعاً صغيراً جاري اتخاذ إجراءات تنفيذهم بعد تدبير اعتماداتهم من الجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة حيث سيكون ضمن مشروعات الجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة ببورسعيد .

➤ بعد استكمال الإنشاءات سيتم استكمال البرتوكول الموقع بين المحافظة والصندوق الاجتماعي للتنمية حيث سيقوم الصندوق بتمويل خطوط الانتاج للمشروعات المحددة بالمجمع الصناعي الأول المشار إليه.

➤ بعد نجاح مشروع المجمع الصناعي الأول بعدد ٥٨ مصنع ستوالي بعد ذلك تنفيذ المراحل التالية لإقامة المجمعات لتصل في مجموعها ٢٠٠ مصنع جديد يقام غرب بورسعيد على مساحة ٣٠ فدان.

تراخيص المشروعات :

تنقسم تراخيص المطلوبة للمشروعات المقترحة إلى قسمين :

القسم الأول :

تراخيص مطلوبة لمشروعات يملك مقدميها مواقع العمل بها

وهذه التراخيص تعتمد خطة العمل على ضرورة تسهيل الحصول عليها من موقع المشروع كجهة وحيدة لمثل هذه المشروعات ويتم ذلك من خلال الجهات المعنية الممثلة بالمشروع وهى قسم التراخيص وقسم البيئة وقسم الدفاع المدنى والحريق وهى الجهات الرئيسية الهامة فى الحصول على التراخيص المطلوبة.

ومن المقترح أن يتم اتخاذ إجراءات التراخيص بعد إتمام المشروع والانتهاء من آلية الإقراض بواسطة البنوك المعتمدة لدى المشروع.

على أنه ووفقاً لما ورد فى الخطة الواردة من وزارة التنمية المحلية فإنه يمكن إصدار رخصة مؤقتة للمشروع والمفترض من الرخصة المعنية للمشروع هى رخصة التشغيل بإعتبار أن موقع المشروع قائم لدى المتقدم.

القسم الثانى :

تراخيص مطلوبة لمشروعات سبق لها الحصول على أراضى لإقامة مشروعات صغيرة عليها وأقيمت مبانيها وفقاً للتراخيص البنائية الممنوحة لها من الأحياء المختلفة بالمناطق الصناعية المختلفة وتطلب رخص التشغيل وفى هذه الحالة فإنه يتم اتخاذ اللازم بشأنها من خلال قسم التراخيص وقسم الدفاع المدنى والحريق والبيئة وسوف يتم تطبيق الإشتراطات المطلوبة المدرجة بقائمة إشتراطات المناطق الصناعية.

كما يمكن لهذه المشروعات الحصول على ترخيص مؤقت لحين إستيفاء بقية الإشتراطات.

١. سوف يتم استقبال جميع الفئات المستهدفة لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر وهى :

✚ الشباب من الجنسين.

✚ أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة (متعثرة أو مطلوب تطويرها).

✚ صغار المستثمرين الذين سيتم اختيارهم بالمجمعات الصناعية.

✚ أصحاب الورش الحرفية.

✚ أصحاب المهن الحرفية.

٢. المرأة المعيلة والأرامل.

٣. سيتم تصنيف المتقدمين حسب الفئة التى ينتمى إليها وسوف يحصل المتقدم على استمارة التقديم وفقا لفئة تصنيفه حيث سيقوم بملئها ورافاق المستندات الشخصية له.

٤. سيقوم المتقدم بتحديد المشروع الراغب إقامته بعد عرض جميع المشروعات المعد لها دراسات الجدوى الاقتصادية عليه وعددها ٢٥٧ دراسة (فى حالة ما إذا كان غير محددًا لمشروعه).

٥. سيتم حصول المتقدم على دراسة الجدوى الاقتصادية التى يرغب فى تحديدها وفقا لحرفته المهنية أو تخصصه فى مجاله أو خبرته فى ذات المشروع.

٦. جميع الدراسات الواردة من وزارة التنمية المحلية بها التكاليف الاستثمارية لكل دراسة وهى الأساس الذى سيتم تقدير فيه الاعتماد الذى سيتقرر بمعرفة البنوك ووفقاً لضوابطها فى شأن منح هذه القروض.

٧. سوف يتم التعامل مع المتقدمين حسب كل حالة والتصنيف الفئوى لها بما يخدم كل من سيتقدم سواء كان شباب حديث التخرج أو صاحب مهنة أو مصنعاً صغيراً أو متوسطاً قائماً يرغب فى الحصول على خطوط الانتاج أو متعثراً يرغب فى الحصول على مصروفات التشغيل لإعادة تأهيله وتشغيله أو حتى صاحب محل يرغب تدعيم نشاط قائم أو امرأة معيلة يمكنها إقامة مشروع متناهى الصغر فى منزلها حيث ستقوم بتسويقه بمعرفتها أو أرملة ليس لها عائد وترغب فى زيادة دخلها.

وفى كل الأحوال سوف يكون لهذا المشروع إذا ما أحسن إدارته وفقاً لخطته الموضوعه أثراً كبيراً على احداث الترابط الاجتماعى بين كافة الفئات المستفيدة منه وشعور الجميع بأن الدولة ليست ببعيدة عن مواطنيها وسوف يقلل نسبة البطالة بشكل كبير .

مما سبق يتضح أن هناك تعاظم لدور الدولة فى تنمية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر بإعتبارها المدخل الأساسى للصناعات المتوسطة والكبيرة كمغذية لها.

هذا بالله التوفيق ،،